

حديث صحفي خاص لعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، سليمان النجاب، ينتقد فيه استمرار سياسة إسرائيل التوسعية في ظل مفاوضات الحكم الذاتي¹

تونس، 12/1/1994

انتقد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية السيد سليمان النجاب استمرار سياسة إسرائيل التوسعية في ظل المفاوضات الجارية مع المنظمة للانسحاب من غزة ومنطقة أريحا. وقال النجاب وهو عضو في اللجنة الرباعية لمتابعة المفاوضات، التي يرأسها محمود عباس (أبو مازن) لـ "الحياة" إن إسرائيل صادرت في الفترة الأخيرة آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية في رام الله ونابلس والخليل وبيت لحم. وأضاف أن "المستوطنين الإسرائيليين وضعوا حجر الأساس لثمانين مستوطنة جديدة في الضفة الغربية من دون أن يحرك الجيش الإسرائيلي ساكناً".

وقال "إن الجانب الإسرائيلي يتصرف وكأن اتفاق واشنطن غير قائم، وهذا أمر خطر ويهدد مستقبل المفاوضات، فهدف العملية السلمية كلها هو تطبيق القرار 242 وتأمين الانسحاب الإسرائيلي من أراضينا المحتلة وليس أن تكون غطاء لمزيد من الاستيطان وفرض الأمر الواقع".

وشدد على أن "أخطر ما تقوم به إسرائيل الآن هو النشاط المكثف لتكريس عزل القدس العربية عن باقي الضفة الغربية وتثبيت نقاط التفتيش المقامة على الطرق المؤدية إليها بل وتحويلها الى معابر ثابتة على رغم الاحتجاجات الفلسطينية والدولية".

وأشار الى أن إسرائيل صادرت أخيراً مساحات واسعة من الأراضي الواقعة شمال القدس وشرقها. لتأمين التواصل مع عدد من المستوطنات الإسرائيلية الواقعة في تلك المناطق، وهي خطوات لتطبيق ما يسمى بمشروع "القدس الكبرى".

وأضاف إن حكومة اسحق رابين "هي التي أقدمت على فرض اجراءات العزل على القدس في آذار (مارس) الماضي وفي ظل استمرار المفاوضات، وهو أمر لم تجرؤ أي حكومة إسرائيلية على القيام به إن كانت ليكودية أو عمالية.

وأوضح جواباً على سؤال ان المنظمة أثارته هذه المواضيع مع الجانب الإسرائيلي والأطراف الدولية المعنية بالمفاوضات بما فيها الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية.

¹ المصدر: الحياة، لندن، 13/1/1994.

وأشار الى ان المنظمة حاولت طرح الموضوع في إطار مجلس الأمن "لكننا لم نسمع إلا رداً واحداً هو واصلوا المفاوضات".

أما عن مساحة منطقة أريحا فأوضح النجاب ان "الإصرار الإسرائيلي على الانسحاب من المناطق المأهولة بالسكان فقط يثير شكوكاً جدية لدى الجانب الفلسطيني وقلقاً تجاه مسلك المفاوضات الإسرائيلي عندما نبحث في المستقبل في انسحابات إسرائيلية جديدة من باقي مناطق الضفة الغربية لأننا سنكون إزاء مناطق معزولة عن بعضها البعض ما يجعل من المستحيل علينا بناء كيان وطني مستقل، كذلك الأمر بالنسبة الى المساحة التي يطالب الإسرائيليون إبقائها تحت سيطرتهم في غزة بحجة حماية أمن المستوطنات، إذ طلبوا مساحات، من دون أي مبرر أمني ونحن نتخوف من احتمال فرض إسرائيل هذه المسألة كسابقة على المستوطنات في الضفة الغربية التي يفوق عدد المستوطنات فيها 130 مستوطنة". وقال النجاب ان المنظمة طرحت صيغاً واقعية لحل الخلاف مع إسرائيل في شأن السيطرة على المعابر. وذكر ان "المفاوضين الإسرائيليين أخذوا اتجاهًا جاداً للقبول بها، لكننا فوجئنا بتراجعهم في جولة القاهرة".

وشرح لـ "الحياة" ان هذه الصيغ تقوم على كون المعبر الواحد يؤدي الى مناطق مختلفة بعضها سيتم الانسحاب منه مثل غزة وأريحا وبعضها الآخر ستكون السيطرة مشتركة أي أن الأمن الداخلي سيعهد للشرطة الفلسطينية والأمن الخارجي للجيش الإسرائيلي بعد إعادة نشر قواته في هذه المناطق، وهناك ثالثاً العبور نحو إسرائيل، وفي هذا الإطار اقترحنا أن يكون المعبر المؤدي الى المناطق التي ستكون تحت السيطرة الفلسطينية خاضعاً لمراقبة الشرطة الفلسطينية والمعبر المؤدي الى إسرائيل تحت السيطرة الإسرائيلية".

وأضاف "هناك اشكاليات أمنية ويمكن إيجاد حل لها من خلال أجهزة مراقبة الكترونية وصيغ للتنسيق لا تنال من سيطرتنا على المعابر".

واقترح النجاب تقسيم الجسور الثلاثة على نهر الأردن وهي جسر دامية وجسر اللنبي وجسر الملك عبد الله المنوي إنشاؤه على أن يخصص الأول للسلع والثاني للمتجهين الى غزة وأريحا والثالث للمتجهين الى المناطق الأخرى، أما حركة الإسرائيليين فهي مقتصرة الآن على معبر رفح نحو مصر.

.....

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>